فلان ثم على اولاد اولاده ثم على نسله وعقبه ابدا ما تناسلوا ومادام باقيا يستوي فيه الذكور والاناث والطبقة العليا والسفلى فاذا انقرضوا عاد وقفا على مصالح الحرمين والفقراء الموقوف المذكور في بنت ابن ابن الواقف ثم مات البنت عن ابن ثم مات الابن عن ابن وبنت ثم مات احدى البنتين عن ابن فهل يستحق ابن البنت مع الابن والبنت المذكورين اما لا افتونا مجورين الجواب اما علم ثم يستحق ابن البنت مع ابن الابن والبنت لما في محكم دخولهم في النسل المستغلم للبطون المتعددة هذا ذكورا كانوا او اناثا على ما تقرر في الحصاف والاسعاف وقد اعرب عن هذا الانتظام مكتوب الوقف ايضا كتبه يحيى الفقير عفى عنه

ولا يذهب القيم الى الواقف ثم لو ضيع ثم القاضي ما دام يصلح للتولية مهما قارب الواقف لا يجعل المتولي منهما الا جانب تنوير ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على بني ولد ابنان او اكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن الا ابن واحد وقت وجود الغلة كان نصيب الغلة له والنصف الاخر للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال هلال كانت الغلة لهم بالسوية لان اسم البنين يتناول البنين والبنات بيع الكردار جائز ولو وقف ارضا الوقف فزاد فيه وعن ابي حنيفة في رواية تكون الغلة للبنين خاصة والصحيح هو الاول وهو كما لو قال ارضي موقوفة على اخوتي ولي اخوة واخوات اشتركوا جميعا ولو قال موقوفة على بني فلان ولم يذكر البنين والبنات وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة انهم يدخلون جميعا وان كان بنو فلان قبيلة لا يحصون يكون ذلك على الذكور والاناث جميعا في الروايات كلها قاضي خان والظهيرية شارح وقف ارضا على اولاده فلان وفلان ثم بعدهم على اولادهم واولاد اولادهم ما تناسلوا وابطنا بعد بطن قالوا يدخل واحد منهم على الاولاد فلانهم لهم ما دام في البطن الاول وان مجي رجل من الاصل وقف على مواليه فلو توفي جاز وتكون الغلة لمن امسته منهم ولم يبق من مثله بعد الوقف ولم يبق لمورثه من امهات اولاده ومدبريه ولمن اعتق بعد موته بوصية موصى كان المولى وارثا ذكرا كان او انثى ويدخل فيه اولاد موالي الام لانهم موالي عمر الواقف فاذا اعتق عبدا لم ولد ولد من امراة حرة دخل الولد في الوقف اوقاف الناطفي وقد ذكرنا انه لو وقف على مواليه دخل فيه اولاده ومدبروه ولو اوصى لمواليه لم يدخلوا في الوصية لان الوصية بحسب اسم كان يوم الوصية يوم موت الموصي دون من يحدث بعده ولو وقف على ولد عبده ثم ان كان لولد عبده يوم تعلق الغلة وكذا لو قال صدقة موقوفة بعد وفاتي لولد عبدي فيه امهات اولاده ومدبروه ولا فيه الوصية من المحل المزبور ولو قال على مواليّ وله موالي وموالیات دخلوا غير كما لو قال على اخوتي فانه يدخل فيه الاخوة والاخوات في المحل ايضا وقال محمد رحمه الله الوصية لهم جميعا بينهم بالسوية لانه للبنين جمع البنين كما انه للاخوة جمع الاخ فيتناول البنين والبنات المختلطة بالبنين كما يتناول لفظ الاخوة المختلطة بالاخوات في قول الكل فان كان له اخوة فله السدس انفع الوسائل ولو

كتب في اول كتاب الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يملك ثم قال في اخره على ان لي بيعه واستبداله بخير منه ما يكون وقفا كما كان جاز بيعه وليكون الثاني ناسخا للاول ولو عكس وقال ان لي بيعه والاستبدال به ثم قال في اخره لا يباع ولا يوهب لا بيعه لانه رجوع منه عما شرط اولا اسعاف وقد وقف الفقراء الموقوف الى فقيرة اولاد الواقف افضل ثم الى قرابة الواقف افضل ثم الى مواليه ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره وقف ضيعة على الفقراء ثم افتقر لا يحل له الاكل اذا لم يدرس المدرس ولم يؤم الامام ولم يؤذن المؤذن في كسر السنة فللحق وان يعطى كل واحد منهم ما شاء اذا كان الوقف على كل من يدرس ويؤم ويؤذن ولو كان موقوفا عليهم بلا شرط الخديم فاخذ واما عين لهم ولا يجب رد غرم الغلة قبل له لو كان حقه بحال الغلة لا يكفيه الا بعض السنة فيشتغل بقدر ذلك هل يتخير قال الحلواني يعني يعطى كل واحد منهم ما شاء جامع الفتاوى قد رجح علماؤنا انه لا يجوز عزل الناظر ولا عزله وظيفة ما نيز جنجه ولو عزله الحاكم لا ينفذ الا بعزل جنجه والقاضي الفتاوى على وظيفته والله اعلم جزية سئل فيما اذا راى القاضي المصلحة في استبدال الوقف بالدراهم بان خشي على الوقف الخراب لعدم المال وعدم الانتفاع بالكلية ولعدم تيسر عمارته بدله به في الحال هل يجوز لم لا اجاب نعم اذا راى القاضي المصلحة في استبدال الوقف يجوز استبداله ولو بالدراهم كما هو مقتضى كلام الخانية والتاتارخانية وعزاها واه بحث فيه بن نجيم قادر مجم كلام فقهائنا في هذه المسئلة الى المصلحة وعدم المصلحة فاذا خشي على الوقف الخراب وعدم الانتفاع بالكلية ولم يجد له عقار يبدله به فالمصلحة متعينة في الاستبدال بالدراهم والذي يرجح بهذا ما نوارد نقلهم به عن نوادر ابن هشام اذا صار الوقف بحيث لا ينتفع به المساكين ان بيعه ويشترى بثمنه آخر ولا يجوز بيعه الا للقاضي فهذا صريح بجواز استبداله بالدراهم ومن حذر من علله تحوف الظلمة فاذا انتفى هذا جاز وبهذا اخلاصة كلامهم في هذا الحل والله اعلم جزية قال في انفع الوسايل واما مسئلة اشتباه مصارف الوقف بحكم ضياع كتابه كيف يعمل فيه ذكره في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مسهم واشتبهت مصارفه وقدر مصارفه على مستحقيه قال ينظر الحال المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من زمان قوامه كيف كانوا يعملون فيه والى من يصرفونه فينبغي ذلك على موافقته شرط الواقف وهو المطلوب بحال المسلمين فنعمل على ذلك جزية سئل هل يجوز الاستدانة على الوقف باذن القاضي اجاب نعم للقيم ذلك بلا اختلاف بين المفتين رجل وقف ضيعة على جهة معلومة او على قوم معلومين ثم

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)